

Inclusion in the Prophexic Hadith

Fatima Hamza Kazem

University of Baghdad / College of Islamic Sciences / Department of the
fundamentals of religion /Iraq / Babylon Province

Fatima1965a@yahoo.com

Submission date: 31/7/2018 Acceptance date: 6/12/2018 Publication date: 26/2 /2019

Abstract

Listed in the language: ((is the name of the effect of the thing included in the thing if you entered it, and included it, and included so in the case if inserted)).

The listing is a kind of ailment of the hadeeth of the hadeeth, and the hadeeth that is included is a kind of weak hadeeth, which is as the scholars have known: And the Messenger, and is in the attribution, and accustomed to the narrators of the hadiths considered, and correct the alert to any increase in the talk, no matter how small, and to provide it, and the owners, in Sindh or in the Metn, because not alert them raises suspicion between the words infallible (Peace be upon him) and the words of the narrator, which leads to lying to them (peace be upon them).

Therefore, researcher sought to alert to this increase according to my humble efforts.

Key words: religion and judgments, change text, listing.

الإدراج في الحديث النبوي الشريف

فاطمة حمزة كاظم

جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية/ قسم أصول الدين/العراق/ محافظة بابل

الخلاصة:

المُدْرَج في اللغة: ((هو اسم مفعول من أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه، وضمنته إياه، وأدرج فلان في أكفانه إذا أدخل فيها)).

يعد الإدراج علة من علل الحديث الشريف، والحديث المدرج هو نوع من أنواع الحديث الضعيف، وهو كما عرفه العلماء: ((أن تزداد لفظه في متن الحديث فيحسب من يسمعا أنها منه، فيرويه كذلك))، و يقع ((في الصحاح، والحسان، والمسائيد))، و يقع في الإسناد، و اعتاد رواة الأحاديث المعتمدة، والصحيحة التنبيه على كل زيادة تطرأ على الحديث مهما كانت صغيرة، وذلك بأن ينصوا عليها، وعلى أصحابها، في السند كانت أم في المتن، لأن عدم تنبيههم يبعث الاشتباه بين كلام المعصوم (عليه السلام) وكلام الراوي مما يؤدي الى الكذب عليهم (عليهم السلام).

ولذلك اجتهدت باحثاً الى التنبيه على هذه الزيادة حسب جهدي المتواضع.

الكلمات الدالة: الدين والاحكام، تغيير السياق، الإدراج.

١ - المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد وآله الطيبين الطاهرين.

أما بعد..

إن الله تعالى ارسل رسوله محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) الى الناس كافة هادياً، ومبشراً، ونذيراً، وجعله موضعاً لآياته، وشرعه، وأحكامه قال عزَّ مَنْ قال: ((وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون)) [النحل: ٦٤]، فكان المبين عن الله عز وجل أمره، وعن كتابه ما خاطب به الناس، وما شرع من الدين والأحكام، والفرائض، وهو الموضح للناس ما ورد مجملاً في كتابه الكريم، فكان الحديث الشريف المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله المجيد، ونظراً للأهمية الكبيرة للسنة المطهرة، وحفاظاً عليها من التلبيس، والتلبيس، والكذب، والضعف، وتمييزاً للصحيح من الضعيف، ورغبة في خدمة الدين الحنيف، والسنة المطهرة ارتأيت أن أكتب في هذا الموضوع ألا وهو (الحديث المدرج).

يعد الإدراج أحد نتائج تغيير السياق في الإسناد، ومخالفة الراوي للثقات في روايته، وهو أحد أنواع الحديث الضعيف، ولكي يقف القارئ الكريم على معنى الإدراج، وتقسيماته، وأنواعه، وابتعاداً عن تحريف الكلم عن مواضعه، وتحري الصدق في النقل، كتبت في هذا الموضوع، فنرجو أن نكون ممن خدم الدين وحافظ على السنة المطهرة نقية صافية وأن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم إنه حميد مجيد.

أما منهجي في البحث فكان كالاتي:

بعد أن عزمت الكتابة في هذا الموضوع شرعت مستعينة بالله سبحانه وتعالى بجمع كل ما كتب في هذا الموضوع مما تيسر لي الحصول عليه معتمدة في ذلك على كتب منها: علل الحديث في تهذيب الأحكام للشيخ الطوسي (رحمه الله) (ت: ٢٦٠هـ)، مقدمة ابن الصلاح (المتوفى ٦٤٣هـ)، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، الوسيط لابن أبي شهبه، والفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، بالإضافة الى كتب الصحاح، والمسانيد، وكتب علل الحديث، وقواميس اللغة العربية، وغيرها، مما تسنى لي الحصول عليه.

وقد اشتمل البحث على مقدمة تمهيدية وثلاثة مباحث: اما المبحث الأول وقد تضمن ثلاثة مطالب الأول: تعريف المدرج لغةً واصطلاحاً، اما المطلب الثاني: المدرج عند المحدثين، المطلب الثالث: كيف يعرف المدرج.

المبحث الثاني: أقسام الحديث المدرج ويتضمن ثلاثة مطالب: المطلب الأول: مدرج الاسناد ويتضمن: أولاً: تعريفه، ثانياً: أقسامه، المطلب الثاني: مدرج المتن ويتضمن: أولاً: تعريفه، ثانياً: صورته، ثالثاً: أسباب الادراج في المتن، المطلب الثالث: حكم الادراج، والمؤلفات فيه، ويتضمن: اولاً: حكم الادراج، ثانياً: مظانه وأشهر المؤلفات فيه.

٢ - المبحث الأول The first topic:

١-٢ المطلب الأول: تعريف المدرج Definition of runway:

١-١-٢ الإدراج في اللغة: عرف بتعريفات عدة نذكر منها:

- ١- ((هو درج الشيء في شيء بدرجته درجاً، وأدرجه طواه، وأدخله، وأدرج الكتاب في الكتاب أدخله)) [١].
- ٢- وقال الأزهرى: ((هو اسم مفعول من أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه، وضمنته إياه... وأدرج فلان في أكفانه إذا أدخل فيها)) [٢].

٣- وقال الراغب (المتوفى ٥٠٢هـ): (والدرج في الكتاب والثوب)[٣].

((وقد وردت هذه الكلمة بمشتقاتها في القرآن الكريم (٨ مره) تقريباً)) [٤].

ثانياً: الإدراج في الاصطلاح: ((هو الحديثُ المزدادُ فيه ما ليس منه في السندِ أو المتنِ)) [٥].

٢-٢ المطلب الثاني: المدرج عند المحدثين Amphitheater: عرّف بتعريفات عدة نقتصر منها على الآتي:

١- قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): ((هو إدراجُ الراوي بعض الكلام من أحد الرواة في حديث المعصوم (عليه السلام)، فيعتقد السامع انه جزء من الحديث)) [٦].

٢- وعرفه ابن الصلاح: ((هو ما أدرج في كلام رسول الله (صلى الله عليه واله) كلام بعض روايته، بأن يذكر الراوي أو من بعده عُقِبَ ما يرويه من الحديث حديثاً من عند نفسه فيرويه الذي بعده موصولاً بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر به على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم إن الجميع عنه (صلى الله عليه واله))) [٧].

٣- وعرفه ابن كثير: ((ان يزداد لفظ في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبه من يسمعه منه، مرفوع في الحديث فيرويه كذلك، وقد وقع في الصحاح، والحسان، والمسانيد، وغيرها، وقد يقع في الاسناد كذلك)) [٨].

٤- وعرفه الشهيد الثاني (قدس سره): ((بأنه ما أدرج في كلام بعض الرواة فيظن انه منهم؟)) [٩].

٥- وعرفه الحارثي (قدس سره) والد الشيخ البهائي: ((والإدراج ان يقول الراوي كلاماً ثم يتبعه كلاماً لنفسه أو لغيره فيذكره الذي بعده متصلاً فيتوهمه من الحديث، و يقال للزائد مُدرج وللحديث مُدرج فيه)) [١٠].

٦- وعرفه بعض المتأخرين: ((بأنه ما وجد في ضمن الحديث متصلاً به وليس منه)) [١١].

٢-٣ المطلب الثالث:

كيف يعرف الإدراج How to define insertion:

ذكر العلماء المطلعون عدة أمور نستطيع من خلالها ان نعرف الإدراج في الحديث نذكر بعضاً منها:

١- قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): ((اعتاد رواة الأحاديث المعتمدة والصحيحة التنبيه على كل زيادة تطرأ على الحديث مهما كانت صغيرة، وذلك بأن ينصوا عليها، أو على أصحابها، في السند كانت أم في المتن خوفاً من المساعدة على الكذب في كلام رسول الله (صلى الله عليه واله) لأن عدم تنبيههم يبعث الاشتباه بين كلام المعصوم وكلام الراوي مما يؤدي الى الكذب عليهم (عليهم السلام))) [٦].

٢- قال ابن حجر العسقلاني: ((ويدرك المدرج بوروده حديثاً مفصلاً للقدر المدرج مما أدرجيه، أو بالتصيص على ذلك من قبل الراوي، أو من بعض العلماء المطلعين، أو باستحالة كونه (صلى الله عليه واله وسلم) يقول ذلك)) [١٢].

مثال على ذلك: ((ورد في صحيح البخاري، كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح لسيده (ح ٢٥٤٨)، عن ابي هريرة: وللعبد المملوك الصالح اجران والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، وبر أُمي لأحبيت ان أموت وأنا مملوك)).

قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): ((والظاهر في الإدراج يبدأ من قوله: والذي نفسي بيده الى آخر الحديث، لأن ذلك ممتنع بأمور وهي: ان النبي (صلى الله عليه واله وسلم) قد توفيت أمه في صغره، وإستحالة أن يتمنى (صلى الله عليه واله وسلم) ذلك وهو أفضل الخلق)) فتثبت أن هي الزيادة من أبي هريرة، والله أعلم.

ويمكن أن نفصل أقوال هؤلاء العلماء لمعرفة المدرج بعدة وسائل نذكر منها:

الوسيلة الأولى: تصريح الراوي بعدم سماعه تلك العبارة من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، مثاله: ((ما رواه عبدالله بن مسعود قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: من مات وهو يشرك بالله شيئاً دخل النار، ومن مات وهو لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، هذا ما رواه أحمد بن عبد الجبار العطاردى بإسناده، وهذا المتن، وأخطأ فيهما، فإن الحديث لا يرويه عاصم عن زر، إنما يرويه عن أبي وأئل شقيق ابن سلمه، وهو المحفوظ في روايات الحفاظ الأثبات كما سيأتي بيانه، وأخطأ في المتن حيث أدرج الجملة الأخيرة وهي (من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة) فهي من كلام ابن مسعود وليست من المرفوع)) [١٣].

قال الخطيب البغدادي: ((الوهم في إسناده إن عاصماً يرويه عن أبي وأئل شقيق بن سلمه، عن عبدالله لا عن زر... واما في متن الحديث فإن العطاردى جعله كله من كلام النبي (صلى الله عليه وآله) وليس كذلك، بل الفصل الأول في ذكر (من مات مشركاً) قوله (صلى الله عليه وآله) و الثاني في ذكر من مات غير مشرك قول ابن مسعود)) [١٣].

((و خالف العطاردى في متن الحديث جماعة منهم: حفص بن غياث، وعبدان بن أبي حمزة، وعبد الواحد بن زياد العدي... وغيرهم كلهم عن الأعمش عن شقيق بن عبد الله قال: النبي (صلى الله عليه وآله) من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، وهذا لفظ حفص بن غياث، وهذا هو الصحيح المرفوع)).
قال ابن حجر: ((ولم تتباين الروايات في الصحيحين في أن المرفوع الوعد، والموقوف الوعد)) [١٤].
وقال السيوطي: ((إشتبه فيه أحمد بن عبد الجبار العطاردى، والمروي الجملة الأولى منه فقط، والثانية موقوفة، هكذا ميزه جماعة منهم الأعمش أخرجه البخاري ومسلم والنسائي)) [١٥].

((وخالف العطاردى أيضاً في إسناده عن عاصم أسود ابن عامر ابن شدان، وأبو هاشم، و وافقهم حماد بن شعيب، وهيثم بن الجهم عن عاصم، عن أبي وأئل، عن عبدالله قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله): (من مات و يجعل لله نداً أدخله النار) قال: وأخرى أقولها ولم أسمعها من محمد (صلى الله عليه وآله): إني لأرجو إنه من مات لا يجعل لله نداً أن يدخله الجنة وهذا لفظ الهيثم، ورواه سيار أبو الحكم العتري، ومغيره ابن مقسم عن أبي وأئل عن عبدالله كرواية الجماعة)) [١٣].

فهذا الحديث فيه تصريح عبدالله بن مسعود بعدم سماعه الكلام الأخير من النبي (صلى الله عليه وآله).

الوسيلة الثانية: استحالة إضافته الى رسول الله (صلى الله عليه وآله):

وفيه صورتان:

الصورة الأولى: إما أن تكون له قرينة أخرى تدل عليها رواية، أو روايات، بفصل المرفوع عن ذلك المدرج، بإضافته الى قائله، مع تنصيص أئمة الحديث على ذلك.

الصورة الثانية: أو لا تكون له قرينة في الظاهر، و ربما حكم الناقد فيه بالإدراج.

مثال الأولى: ((رواية بشر بن محمد، حدثنا عبد الله ابن المبارك، عن يونس ابن يزيد عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب يقول: قال أبو هريرة: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): للعبد المملوك الصالح أجران)) [١٦]، ((فالحديث بهذا اللفظ فيه خطأ، و المرفوع منه الجملة الأولى فقط، والباقي موقوف من كلام أبي هريرة))، إذ يستحيل كونه من كلام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) استحالة شرعية، وعقلية، فيبعد منه (صلى الله عليه وآله وسلم) تمنى الرق لمقام النبوة والرسالة.

مثال الصورة الثانية: ((الطيرة شرك، وما منّا إلا ويذهبُ الله بالتوكّل)) هذه رواية (شعبه، وسفيان الثوري، ومنصور بن المعتمر، عن سلمة بن كهيل، عن عيسى بن عاصم الأسدي، عن زر بن حبيش، عن

ابن مسعود، ويرويه عن شعبة محمدا بن جعفر، وحجاج ابن محمد [١٧]، ويحيى ابن سعيد [١٨]، ووهب ابن جرير، وروح ابن عباد [١٩]، وأبو داود الطيالسي [١٧]، وغيرهم هكذا رواوا الحديث مرفوعاً كله، إلا أن المنذري، وابن حجر قالوا: إن عبارة: (وما منا....) مدرج بالحديث من قول ابن مسعود، ونقله أبي داود في مسنده عن شعبة، وعلي بن الجعد، وغندر، وحجاج بن وهب بن جرير، والنظر بن شميل، ولم يذكرها فيه (وما منا..)، والحكم على هذه الجملة متعين وهو عدم جواز إضافته الى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لاستحالة أن يضاف إليه شيء من الشرك [٢٠].

الوسيلة الثالثة: قال ابن حجر: ((تصريح قسم من الرواة بفصل ما أدرج عن المتن المرفوع بإضافة الكلام الى قائله)) [٢٠].

((من قبيل رواية الزهري، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف، عن جابر ابن عبد الله (رضي الله عنه): ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: أيما رجلٍ أمر عمرى له، ولعقبه، فإنه للذي أعطىها لا يرجع الى الذي أعطىها لأنه أعطى عطاءً وقعت فيه المواريث)) [٢١].

((قال ابن عبد البر: هكذا هو الحديث عند كل الرواة عن مالك، ورواه معمر عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن جابر ابن عبد الله (رضي الله عنه) قال: أيما العمرى التي أجازها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يقول هي لك، ولعقبك، فاما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع الى صاحبها)) [١٧]، ((قال معمر: وكان الزهري يفتي بذلك، قال محمد بن يحيى الذهلي هو أحد رواة هذا الحديث، إنما منتهاه إلى قوله: هي لك ولعقبك، والذي بعده من كلام الزهري)) [١٧] ((قال الذهلي: والذي رواه أبو الزبير، عن جابر يوهن حديث معمر هذا)) [٢٢]، ((وقد رواه ابن أبي ذئب، ومالك، وابن أخي الزهري، وليث على خلاف ما رواه معمر)) [٢٣].

٣- المبحث الثاني The second topic

أقسام المدرج: ويقسم الى قسمين: أولاً: مدرج الإسناد، ثانياً: مدرج المتن

٣-١-١-٣ ١-٣-١-٣ المدرج الإسناد Support stand

٣-١-١-٣ تعريفه: عرف العلماء الإدراج في السند بتعريفات عدة منها:

١- قال التهانوي: ((هو رواية جماعة للحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الجميع الى إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف)) [٢٤]، الحاصل بين تلك السلاسل الإسنادية المتعددة مما يوهم بأن الجميع سلسلة واحدة.

٢- عرفه المامقاني فقال: ((هو جزم بعض الرواة أن فلانا الموجود في السند لقبه، أو كنيته، أو قبيلته، أو بلده، أو صنعتة، أو غير ذلك، فيوصفه بعد ذكر اسمه بذلك، أو يعتقد معرفة من عبر عنه في السند، ببعض أصحابنا، فيعبر مكانه بما عرفه من اسمه))، فيأتي باللقب مثلاً بدلاً من الاسم أو يدرجه معه في سلسلة واحدة بالرغم من عدم وجوده في السلسلة الأولى، وفي بعض الأحيان يعبر عنه في السلسلة الأولى ببعض أصحابنا فيأتي راوي هذه السلسلة فيضع بدلاً من بعض أصحابنا اسم الراوي الذي عرفه من طريق آخر.

٣-٢ أقسام المدرج في السند Sections of the runway in Sindh

المدرج في السند صور وأقسام يمكن حصرها في الآتي:

١- ((أن يسمع الراوي الرواية عن مجموعة من الرواة أو المحدثين مختلفين في الإسناد، فيرويه عن هؤلاء بإسناد واحد مع عدم بيان خلافه فيه، مثال على ذلك: رواية الترمذي عن بندار، عن عبد الرحمن ابن مهدي،

عن سُفيان الثوري، عن واصل، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله، قال: قلت يا رسول الله: أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك، قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك، قلت: ثم ماذا؟ قال: أن تزني بحليلة جارك)) [٢٥]، فراوي هذه الرواية أدرج اسنادين بإسناد واحد فأدرج ((رواية واصل على رواية منصور، والأعمش لأن واصل لا يذكر فيه عمراً بل يجعل السند عن أبي وائل عن عبد الله، وقد رواه جماعة عن واصل، وبين الإسنادين معاً يحيى ابن سعيد القطان في روايته عن سُفيان الثوري، وفصل أحدهما عن الآخر)) كما جاء في صحيح البخاري قال: ((حدثنا مسدد، ثنا يحيى، عن سُفيان قال: ثنا منصور، وسليمان، عن أبي وائل، عن أبي ميسرة، عن عبد الله قال: ثنا واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: سئلت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أي الذنب أكبر؟ (الرواية)) [١٦]، فتبين ان الراوي ادرج اسنادين بإسناد واحد حيث ادرج عمراً ولم يكن موجود في السلسلة الأولى.

وقال البخاري: ((ثنا عثمانُ ابنُ أبي شيبة: ثنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله قال: سألت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أي الذنب أعظم عند الله؟..... (الرواية)) [٢٢]، فعمرو بن شرحبيل غير موجود في الرواية السابقة ولكنه ادرجه في هذه الرواية. ومثال آخر رواية ((سعيد بن أبي مريم، عن الزهري، عن أنس ابن مالك إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تتافسوا)) [٢٢]، فقوله: (لا تتافسوا) مدرج من حديث آخر مروى عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وفيه (ولا تجسوا، ولا تحسوا، ولا تتافسوا، ولا تحاسدوا)) [٢٢]، وقد أورده البخاري عن أبي هريرة، ولم يذكر فيه ولا تتافسوا حيث قال: ((ثنا بشر ابن محمد، أنبأنا عبد الله، أنبأنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا، وكونوا عباد الله إخواناً)) [١٦].

وجاء في صحيح البخاري أيضاً عن أنس بن مالك حيث قال: ((ثنا أبو اليمان: أنبأنا: شعيب، عن الزهري قال: ثنا أنس بن مالك: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: لا تباغضوا ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً، ولا حل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام)) [١٦]. فجميع هذه الأحاديث تثبت أن كلمة (ولا تتافسوا) مدرجة في الحديث وليست منه.

٢- (كون المتن عند الراوي بإسناد واحد باستثناء طرف منه وهذا الطرف عنده بإسناد آخر، فيرويه بالإسناد الأول تاماً مع حذف الإسناد الثاني)) [٦].

مثاله ((حديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الذي رواه أبو داود من رواية زائدة، وشريك، فرق النسائي الروایتين من رواية سُفيان بن عُيين هو هؤلاء جميعاً عن عاصم ابن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقال: ثم جئتهم بعد ذلك في زمان برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب)) [١٧]، فكلمة: ((ثم جئتهم.... ليست من هذا الإسناد بل أدرجت عليه، وهي من رواية عاصم، عن عبد الجبار ابن وائل، عن بعض أهله، عن وائل، وكذا رواه مبيناً زهير ابن معاوية، وأبو بدر شجاع ابن الوليد فميزا قصة تحريك الأيدي وفصلها من الحديث، وذكرنا إسنادها)) [٢٦]، ومن ذلك تبين ادراج هذه الجملة من الراوي ادرجها من حديث آخر بإسناد مختلف فأدرج الحديثين بإسناد واحد ولم يفرق بين الإسنادين.

٣- ((سوق الناقل الإسنادَ فيحدث له طارئ في أتى بكلامٍ من عنده، حتى يظن السامع أنه متن ذلك (السند)) [٢٧].

ذكر العلماء لذلك مثالا مشهورا في ((حديث من كثرت صلاته بالليل ابيض وجهه بالنهار وقصة ذلك إن ثابت ابن موسى الزاهد، دخل على شريك ابن عبدالله النخعي، وشريك يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله) ولم يذكر المتن، فلما نظر شريك الى ثابت قال كلاما من قبل نفسه: (من كثرة صلاته بالليل ابيض وجهه بالنهار) وأراد بذلك ثابتا نتيجة لعبادته، وورعه، فتوهم ثابت إن شريكا روى هذا الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) فكان ثابت يحدث به عن شريك)) [٢٧]، فعن طريق المصادفة بين دخول شريك واسترسال ثابت في حديثه قال (من كثرت صلاته بالليل....) فهذه العبارة ليست من الحديث وانما صفة وصفها ثابت لشريك فظن من نقل الحديث عنه انها من الحديث فأدرج فيه ما ليس منه.

٤- ((كون الراوي عنده حديثان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويها راوٍ عنه معتمداً على واحد من الإسنادين، أو بإسناده الخاص مع زيادته في المتن الثاني ما ليس في الأول)) [١٢]، في بعض الأحيان نجد ان هنالك مجموعة من الأحاديث بأسانيد مختلفة ومتون مختلفة فيأتي راوٍ لبعضها يرويها بأحد الأسانيد مع غض النظر عن الأسانيد الباقية فيدمج أكثر من حديث تحت هذا الإسناد من غير ذكر الإسناد الآخر، وهذا يحصل من الراوي إما لجهله بالأسانيد المختلفة وإما لعدم اهتمامه بذكر بقية الأسانيد أو لتدليس.

٣-٢ المطلوب الثاني: مدرج المتن The Metn Auditorium: ويتضمن:

٣-٢-١ تعريفه: إن علة الإدراج واحدة من علل المتن في الحديث، وقد أجمع العلماء في شأن وقوعه، وبيانه، وقد عرف بعدة تعريفات منها: تعريف الشيخ الطوسي (رحمه الله) حيث قال: ((هو قول أو ذكر لبعض الرواة يدرج في متنها دون فصل أو بيان لموطنها، فتكون موصولة بالحديث فيعتقد السامع أنها منه لأن عدم الفصل يؤدي الى الإلباس في معرفة ذلك، فلا يعلم حقيقة الأمر فيتوهم ذلك كله من أصل الحديث)) [٦].

وقد وقع الإدراج متناً في بداية الحديث، أو وسطه، أو آخره، وهو الأكثر وقوعاً في الروايات، وغالبا ما يدرج في الحديث عبارة من العبارات التفسيرية للرواة كما صرح بذلك أغلب العلماء، وإليك أقوال بعض العلماء في ذلك:

١- ((صرح ابن كثير أن أكثر الإدراج إنما يقع في المتن، فقال: أن ترد زيادة في متن الرواية من كلام الراوي فيحسبها الذي يسمعه مرفوعة في الحديث فيرويها)) [٨]، كأن تكون هذه الزيادة لتوضيح بعض فروض الرواية فيظن الناقل عنه انها من الحديث الأول فيدرجها فيه.

٢- ((قال ابن حجر: هو أن يضع في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) شيء من كلام بعض الرواة من غير فصل)) [١٢]، فلا يشير الى ما وضعه ولا يجعل عليه قرينة دالة على الزيادة، فيتناقل الحديث وكأن الزيادة من أصله.

٣- ((عرف المامقاني الإدراج في المتن فقال: ما ضمن فيه بعض الرواة كلاماً منهم كأن يكون تفسيراً لبعض المصطلحات، فيظن أنه من الأصل)) [٢٨].

وخلاصة ذلك: أن يدخل الراوي كلاما له، أو لغيره فيروي ذلك مباشرة بعد رواية الحديث من دون فصل، أو تمييز بين كلامه، وحديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيظن أنه منه.

٣-٢-٢ : صور الإدراج في المتن Photos in the Metn :

وللإدراج في المتن صور وأقسام أوردتها العلماء في كتبهم ننقلها تكميلاً للفائدة:

١- وقوع الإدراج في بداية المتن: ((وصورته أن يأتي الراوي بكلام منه ثم يذكر الحديث ليستشهد به على صحة كلامه فيضمن السامع إنه من ضمن الحديث)) [٦]، مثال على ذلك: ((قول أبي هريرة: ((أسبغوا الوضوء)) قبل حديث النبي (صلى الله عليه وآله): ويلٌ أي تحذير وتهديد- للأعقاب- أي مؤخر القدم- من النار)) [٢٩]، فإسباغ الوضوء حديث الراوي أدرجه في بداية الحديث، والدليل على المدعى رواية البخاري عن أبي هريرة فقال: ((تنا آدم بن ابي إياس قال: ثنا شعبة قال: ثنا محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة و كان يمر بنا الناس يتوضون من المطهرة، قال: أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: ويلٌ للأعقاب من النار)) [١٦]، وهذا يدل على أن صدر الرواية هو من كلام أبي هريرة أدرجه منه، ((قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): هذا النوع من الإدراج نادر الوقوع جداً))، لقلة ادراج الراوي هكذا كلام في بداية الحديث.

٢- الإدراج في وسط الحديث: كأن تكون تفسيراً لبعض كلمات الحديث فيتوهم السامع إن هذه الكلمة التفسيرية هي من الحديث، والمثال على ذلك ((ما وقع في حديث عائشة في بدء الوحي أنها قالت: أول ما بدئ به رسول الله (صلى الله عليه وآله) من الوحي- اي البذرة الأولى- الرؤية الصالحة في المنام، بحيث لا يرى رؤيا إلا أنت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلو وكان يخنلي بغار حراء، في تحنث فيه - وهو التعبد- الليالي نوات العدد قبل أن يذهب إلى أهله....)) [١٦]، ففيه ((فقوله: هو التعبد تفسير من الزهري للتحنث أدرج في الرواية)) [٢٦].

مثال آخر: ((ما رواه الدار قطني عن بسر بن بنت الصفوان قولها: أنصت إلى النبي (صلى الله عليه وآله) يقول: من لمس ذكره، أو أنثيه، أو رفغيه، فعليه الوضوء)) [٣٠]، فكلمة: (أو رفغيه) [١]، (أو أنثيه) مدرج يدل على ذلك إن هذه الرواية رواها ((أبو داود)) [١٧]، ((والترمذي)) [٢٥]، ((والنسائي)) [١٥]، ((وابن ماجه)) [٣١]، فجميع هذه الروايات لا تذكر هذه الكلمات فهو إدراج في وسط الحديث.

٣- الإدراج في نهاية الحديث: ((قال الشيخ الطوسي: هو أن يدرج الراوي كلاماً له أو لغيره في نهاية الحديث، من دون فصل بين كلامه والحديث، فيتوهم الراوي عنه، أو السامع منه إنه من متن الرواية، ويسمى هذا النوع مدرج في آخر الحديث كما نص على ذلك العلماء)) [٦]، ((وهو الأكثر وقوعاً في الحديث الشريف)).

أمثله على ذلك:

أولاً: حديث النبي (صلى الله عليه وآله): ((إن أمتي يُدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل)) [١٦]، فقوله: ((من استطاع أن يطيل غرته...)) مدرج من قبل أبي هريرة الذي روى الحديث، قال ابن حجر: ((لم أجد هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه)) [١٤]، فعدم روايتهم لهذه العبارة دليل على ادراجها من قبل أبي هريرة أو نعيم.

ثانياً: وفي حديث ليث المراد يقال: ((سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في الصيف في الليالي القصار، صلاة الليل في أول الليل؟ فقال (عليه السلام): ((نعم، نعم ما رأيت ونعم ما سمعت يعني في السفر)) [٣٢]. الإدراج هنا قوله: ((يعني في السفر))، وهي تفسير من الراوي لبعض كلامه (عليه السلام).

ثالثاً: ((ما رواه أبو داود عن طريق زهير فأسنده الى ابن مسعود وهو حديث التشهد، وفي آخره: اذا قلتَ هذا، او قضيتَ هذا، فقد قضيتَ أي أكملتَ صلاتك، وإن شئتَ أن تقوم فقم، وإن شئتَ القعود فاقعد))^[١٧].
 ((فقول ابن مسعود: (إذا قلت) أوصله زهير بن معاوية بالحديث المرفوع، وهو مدرج من كلام ابن مسعود بنص الحاكم والبيهقي والخطيب عليه))^[١٣].

٣-٢-٣ أسباب الإدراج في المتن : Reasons for inclusion in Metn

للإدراج في المتن أسباب عديدة منها:

١- أن يرغب الراوي في تفسير كلمة غريبة ترد في الحديث كما في حديث عائشة المتقدم في صور الإدراج في المتن في كيفية بدء الوحي حيث قالت: ((كان النبي (صلى الله عليه وآله) يخلو بغار حراء في تحنث فيه وهو التبعدي))^[١٦]، ((فهذا التفسير للحنث من قول الزهري أدرج في الحديث))^[٢٦]، فالإدراج هنا تفسير من الراوي.

٢- إرادة الراوي أن يتم عملاً ما، كأن تكون الرواية مروية في بداية عمل تعبدية معين، ولا تنتمه فيه، فيتم الراوي منه ما يعتقد نقصاً كما في ((رواية عبدالله بن مسعود: إن النبي (صلى الله عليه وآله) علمه التشهد في الصلاة فقال:التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فإنكم إذا قلتم ذلك أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض - أو بين السماء والأرض - أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به، إذا قلتَ هذا أو قضيتَ هذا فقد قضيتَ صلاتك إن شئتَ أن تقوم فقم وإن شئتَ أن تقعد فاقعد))^[١٧] حيث أدرج ابن مسعود في متن هذه الرواية من قوله: (إذا قلتَ هذا أو قضيتَ هذا إلى نهاية الحديث) هو ليس من كلامه (صلى الله عليه وآله) و((أن شياطة بن سوار، وعبدالرحمن بن ثوبان رويَا الحديث، وفصلاها منه، وبيننا أنها من كلام ابن مسعود، فهذا التفصيل والبيان، مع اتفاق سائر الرواة على حذفها من المرفوع يؤيدان إنها مدرجة وأن زهيراً وهم في روايته))^[٣٣]، وأدرج ما ليس من الحديث فيه، فالراوي الأول أراد أن يتم ما يظنه نقصاً في الرواية وهذا هو الإدراج بعينه، فيأتي الراوي اللاحق فيدرج تضمين الراوي وتنميته بالرواية الأم، ظناً منه أنها من الأصل.

أقول: الروايات التي في المرفوع عن عبدالله بن مسعود كثيرة منها ما جاء في البخاري قال: ((ثنا أبو نعيم: ثنا سيف قال: سمعتُ مجاهدًا يقول: ثني عبدالله بن سخره ابو معمر قال: سمعت ابن مسعود يقول: علمني النبي (صلى الله عليه وآله) وكفي بين كفيه، التشهد، كما يعلمني السورة من القرآن: التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا، وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وهو بين ظهرانينا، فلما قبض قلنا: السلام يعني على النبي (صلى الله عليه وآله))^[١٦].

فجميع الروايات في المرفوع تؤيد أن قول ابن مسعود: (إذا قلتَ هذا أو قضيتَ هذا إلى آخر الحديث) إنها مدرجة وليست من كلامه (صلى الله عليه وآله وسلم).

٣- الوهم والخطأ: والوهم يقع في رواية المقبول والضعيف، غير إن وهم الثقة في الحديث أشد غموضاً من وهم الضعيف، وأصعب في الوقوف عليه، وهذا سبب الغموض في العله.

((أما الوهم في رواية المقبول مثل رواية أبو أحمد الزبيري، عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن عمر: قول رسول الله (صلى الله عليه وآله): لئن عشت إن شاء الله لأنهي أن يسمى رباح وأفلح ونجیح ويسار، وإن عشت ان شاء الله لأخرجن اليهود من جزيرة العرب)).

((قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه، ولا أعلم أحد رواه عن الثوري يذكر عمر في إسناده غير أبي أحمد)) [١٨].

((قال الدار قطني: والحق _ يعني أبا أحمد كلاماً آخر أدرجه فيه عن النبي (صلى الله عليه وآله) لأنهم أن يسمى رباحاً، ونجياً، وهم في إدراجهم هذا الكلام عن عمر، وغيره يرويه عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي (صلى الله عليه وآله)) [١].

((وأبو أحمد الزبيري الذي وهم في هذا الحديث هو محمد بن عبدالله بن الزبير الأسدي، مولاهم الكوفي، قال فيه ابن نمير: صدوق في الطبقة الثالثة من أصحاب الثوري، وما علمت إلا خيراً، مشهور بالطلب، ثقة، صحيح الكتاب، وقال أحمد في روايته حنبل بن اسحاق: كان كثير الخطأ في حديث سفيان، وقال يحيى بن معين، ثقة وفي رواية لا بأس به، وقال أبو حاتم: عابد مجتهد، حافظ للحديث، له أوهام، ونقل عنه في الجرح والتعديل إنه قال: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس)) [٣٥].

((وقال ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه قد يخطأ في حديث الثوري)) [٣٦]، ولكن كيف يكون ثباتاً وهو يخطئ، فنتبين وهم الراوي للحديث حيث أدرج ما ليس من الحديث فيه وهو قوله (صلى الله عليه وآله): (لأنهم أن يسمى رباحاً....).

أما وهم الضعيف في إدراج شيء في الحديث:

مثال: ((ما رواه أبو معشر نجيب بن عبد الرحمن السندي، عن نافع قال: بلغني عن أبي سعيد حديث، فأتيته أنا ابن عمر فقال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: الذهب بالذهب مثلاً بمثل لا يشف، بعضها على بعض، والفضة بالفضة مثلاً بمثل لا فضل بينهما، وبياع غائب بناجز إني أخاف عليكم الرماء والرماء هو الربا، قال أبو سعيد، سمع أذني، وبصر عيني من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)) [٢٢].

((قال الخطيب البغدادي: قوله إني أخاف عليكم الرماء، والرماء هو الربا ليس من كلام رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وأما هذه الكلمات فهي من قول عمر بن الخطاب، رواها نافع عن عبدالله بن عمر عن أبيه، وقد وهم أبو معشر نجيب إذ وصلها بحديث أبي سعيد، وأدرجها فيه، وخالفه عامة أصحاب نافع فلم يذكره عنه، وذكروا ما عداها من حديث أبي سعيد)) [١٣].

((وأبو معشر هذا هو نجيب بن عبد الرحمن السندي المدني مولى بني هاشم ضعفوه [٣٧]، قال ابن حجر ضعيف من السادسة، اختلط سنة سبعين ومائة)) [٣٥]، فالضعيف من الرواة يتصور منه دائماً الخلل في الحديث وإضافة ما ليس منه فيه وتأخير كلام وتقديم آخر وإدراج سند بسند وعدم ضبطه للحديث الذي ينقله.

٣-٣ المطلب الثالث: حكم الإدراج، والمؤلفات فيه، ويتضمن:

٣-٣-١ حكم الإدراج Ruling on listing:

((قال الشيخ الطوسي (رحمه الله): أما حكم الإدراج في المتن فهو مترتب على أنواعه وصوره فما كان منه عن عمد فلا يقبل ذلك منه، بل يجرم عليه ذلك لأنه تدليس وكذب على النبي (صلى الله عليه وآله) وفيه (صلى الله عليه وآله)) [٣٦]، فتمتعدهم الوضع يرتكب حراماً وأي حرام الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله) وفي بعض الأخبار عنه (صلى الله عليه وآله) ما مضمونها من تعمد الكذب عليّ فليتبوا مقعده من النار، فأوصفه الشيخ (رحمه الله) بالمجرم.

((وقال السيوطي: من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، ومن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكاذبين)) [٦]، فساقط العدالة فاسق فقد ارتكب كبيرة وهي الكذب على نبي الرحمة (صلى الله عليه وآله).

((وقال ابن الصلاح: أما إذا كان إدراجه خطأ فهو يسمح _أي الراوي_ بذلك، ولكن إذا ما كثر ذلك الخطأ منه فإنه يعد ضعفاً، وجرحاً في الراوي كونه قليل الضبط فيقبح بتوثيقه، أما إذا كان إدراجه على نحو التفسير وبيان الشيء من الحديث فإن فيه شيء من التسامح، ولو من باب أولى أن ينص على ذلك)) [٣٧]، ففي كلام ابن الصلاح تفصيل في المقام فقد فصل بين كون الراوي خاطئاً أو عامداً والخاطئ من كثر خطئه فهو ضعيف ساقط الرواية والظاهر من كلامه ان قليل الخطأ مقبول الرواية ، وفصل ما بين الإدراج من باب التفسير وغيره فالأول متسامح فيه والثاني غير مغتفر .

((وقيل: ما تعمدته الراوي فهو حرام كله على اختلاف أنواعه باتفاق أصحاب الحديث، والفقهاء، والأصول لما يتضمن من التدليس، والتلبيس، وعزو القول الى غير قائله، ونسبة ما ليس من النبي (صلى الله عليه وآله) إليه)) [٢٦].

٣-٢-٣ المؤلفات The works:

ألفت في الحديث المدرج كتب من أشهرها:

- ١- الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي المتوفى (٤٦٣هـ).
- ٢- تقريب المنهج بترتيب المدرج لابن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢هـ).
- ٣- المدرج الى المدرج لجلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١هـ).
- ٤- تسهيل المدرج الى المدرج للمحدث عبد العزيز الغماري المتوفى (١٤١٧هـ).

٤- الخاتمة:

بعد أن منَّ الله سبحانه وتعالى عليَّ بإنهاء هذا البحث المتواضع أرى أن أسجل ملخصاً لأهم ما ورد

فيه:

- ١- الحديث المدرج هو نوع من أنواع الحديث الضعيف، كأن تزداد عبارة، أو كلمة في حديث النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) على نحو التفسير، أو التوضيح لروايه، فيحسبها من يقرأ الحديث أنها متصلة بالمرفوع، وهذا يعتبر ضعفاً في الحديث المروي عنه (صلى الله عليه وآله).
- ٢- لمعرفة المدرج أهمية كبيرة في المحافظة على ما نقل عنه (صلى الله عليه وآله).
- ٣- إن الإدراج يقع في السند، ويقع في المتن.
- ٤- معرفة أسباب الإدراج تساعد في معرفة المدرج، ومن ثم نستطيع تمييز الحديث المرفوع من المدرج.
- ٥- أسباب الإدراج هي:

أ- أن يرغب الراوي في تفسير كلمة غريبه ترد في الحديث، فيحسبها القارئ إنها جزء من الحديث.
ب- إرادة الراوي أن يتم عملاً ما، كأن تكون الرواية مروية في بداية عمل تعبدية معين ولا تنتمه فيه، فيتم الراوي منه ما يعتقده نقصاً.

ج- الوهم والخطأ.

٦- وسائل معرفة الإدراج هي:

- أ- تصريح الراوي بعدم سماعه تلك الرواية منه (صلى الله عليه وآله وسلم).
- ب- استحالة إضافته الى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

CONFLICT OF INTERESTS**There are no conflicts of interest****٦- المصادر والمراجع Sources and references**

- ١- ابي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي المعروف بإبن سيدة (ت: ٤٥٨هـ)، "المحكم والمحيط الأعظم"، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، ط١ (بيروت- ١٤٢١هـ)،
- ٢- محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، "تهذيب اللغة"، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط١ (بيروت - ٢٠٠١م)، ج ١٤، ص ٧٠.
- 3- Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad, known as Ragheb al-Asfahani (502), "vocabulary in the strange Koran", investigation: Safwan Adnan Daoudi, Dar Al-Qalam, Dar Al-Shamiya, 1 (Beirut - 1412 e), pp.174.
- ٤- محمد فؤاد عبد الباقي، "المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم"، مؤسسة الأعلمي، ط١ (بيروت- ١٤٢٠هـ)، ص ٢٦١-٢٦٢.
- 5- Alawi bin Hamed bin Shihab al-Din Professor of Hadith and Sciences, "Introduction to the science of modernity and its terminology," University of Hadramout, pp. 113.
- ٦- أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) المعروف شيخ الطائفة والشيخ الطوسي، "علل الحديث في تهذيب الأحكام"، المؤلف: عادل عبد الجبار ثامر الشاطي، دار المعارف، ط١ (بيروت- ٢٠٠٣م)، ص ١٨٥.
- ٧- أبي عمر عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بإبن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، "معرفة أنواع علوم الحديث"، دار الحكمة، (دمشق - ١٣٩٢هـ)، ص ٩٥.
- 8- Ismail bin Omar bin Katheer Al-Qurashi Al-Damashqi Abu-FidaImad al-Din, "Short science of modernity," investigation: Maher Yassin Al-Fahal, Al-Maiman for publication and distribution, 1 (Riyadh 1434 - 2013), pp.55.
- 9- The second martyr Zayd al-Din bin Ali bin Ahmad al-Shami al-Jamali al-Jaba'i, "The Beginning in the Knowledge of Knowledge", edited by Mr. Mohammad Reza al-Husseini al-Jalali, 1 (Mawalli 1421), pp.34.
- ١٠- الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي وال دالبهائي العاملي (ت: ٩٨٤)، "وصول الأخبار إلى أصول الأخبار"، تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، ط١ (١٤٠١هـ)، ص ١١٥.
- ١١- نور الدين عتر، "منهج النقد في علوم الحديث"، دار الفكر، ط٢ (١٣٩٩ - ١٩٧٩)، ص ٩٣٩.
- 12- Ibn Hajar al-Askalani (v. 852 AH), "A Look at the Explanation of the Elite of Thought in the Term of the People of Impact", by Ali bin Hassan al-Halabi, Ibn al-Jawzi, 1 (Saudi Arabia 1413), pp.46.
- ١٣- الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، "الفصل للوصل المدرج في النقل"، تحقيق: محمد مطر الزهراني، دار الهجرة، ط١ (١٤١٨هـ)، ج ١، ص ٢١٨-٢١٩.
- ١٤- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، "فتح البار يشرح صحيح البخاري"، دار الكتب العلمية، (بيروت- ١٤١٠هـ)، ج ٣، ص ٤٤٦.

- 15- Abi Abdurrahman Ahmad bin Shu'ayb al-Nasa'i (303 AH), Sunan al-Nasa'i, with commentary by al-Hafiz Jalal al-Din al-Suyuti and Saha al-Sindi, Dar al-Fikr for Printing and Publishing, 1 (Beirut, 1348 AH), vol.6, pp. 293.
- ١٦-، ابي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برد هذبه المعروف البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، "صحيح البخاري"، دار صادر، (بيروت)، ج ٥، ص ٤٨٢.
- ١٧- سليمان بن الأشعث السجستاني الأسدي (٢٧٥هـ)، "مسند أبو داود"، دار إحياء السنة النبوية، ج ١، ص ٤٣٨.
- ١٨- أبي عبد الله محمد النيسابوري، المعروف بالحاكم (ت ٤٠٥هـ)، "المستدرک علی الصحیحین"، وفي ذيله: تلخيص المستدرک لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، مكتبة النصر الحديثة، (الرياض)، ج ١، ص ١٨.
- 19-Ahmed bin Mohammed bin SalamaTahawi Abu Jaafar, "Explanation of the meanings of the effects," Investigator: Mohammed ZuhriNajjar _ Mohammed Sayed Jad Al-Haq - Yusuf Abdul Rahman Al-Marashil, the world of books I (1414 - 1994), vol. 4, pp. 312.
- ٢٠- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، "النكت على كتاب ابن الصلاح"، المحقق: ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية، (١٤٠٤ - ١٩٨٤)، ص ٣٥٢.
- ٢١- أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك (ت ١٧٩هـ)، "الموطأ"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي (مصر)، ج ٢، ص ٧٥٦.
- 22-Abi al-Hasan Muslim Ibn al-Hajjaj al-Qayshiri al-Nisabouri (261),"Sahih Muslim," Dar al-Kuttab al-Ulmiyya (Beirut),vol. 3, pp.1697.
- ٢٣- ابن عبد البر، "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، وزارة الأوقاف المغرب، (١٣٩٩هـ)، ج ٧، ص ١١٢.
- ٢٤- محمد علي التهانوي، "كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم"، المحقق: رفيق العجم - علي دحروج، مكتبة لبنان، ط ١ (١٩٩٦م)، ج ٢، ص ٨٨.
- 25_Tirmidhi Abu Issa, "Sunan al-Tirmidhi (the Great Mosque)", researcher: Bashar AwwadMa'arouf, Publisher: Dar al-Gharb al-Islami, 1 (1996), pp.31.
- ٢٦- محمد بن محمد أب وشهبة، "الوسيط في علوم مصطلح الحديث"، عالم المعرفة، ط ١ (جدة - ١٤٠٣هـ)، ص ٣١٤.
- 27-Tariq ibn Awadallah bin Mohammed Abu Moaz, "Explanation of the elite of thought," Publisher: Dar al-Mughni, (1430_2009), pp. 89.
- ٢٨-عبدالله المامقاني، "مقياس الهداية"، تحقيق: محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، (١٩٩١م) ج ١، ص ١٧٨.
- ٢٩- زين الدين عبد الرحيم بن الحسين الحافظ العراقي، "التقييد والإيضاح"، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية للطباعة (٢٠٠١م) ص ١٢٨.
- ٣٠- أبي الحسن علي بن عمر الدار قطني البغدادي (ت: ٣٨٥هـ)، "سنن الدار قطني"، تحقيق: عبد الله هاشم، دار المعرفة، (بيروت - ١٣٨٦هـ)، ج ١، ص ١٥٣.
- 31- Abi Abdullah Muhammad ibn Yazid al-Qazwini (d. 273 AH), "Sunan bin Majah", investigation: Mustafa Al-Adhami, I 2 (1404 e), pp.86.
- ٣٢- أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالصدوق (ت: ٣٨١هـ)، "من لا يحضره الفقيه"، مؤسسة الأعلمي، (بيروت - لبنان)، ص ١٧٨.

33_ Al-Hafez Ibn Katheer (747 AH), "The Motive Motivation Explain the Short Science of Hadith", by Ahmad Muhammad Shaker, Taiz Library, I (Baghdad), pp. 75

٣٤- أبي الحسن نعلي بن عمر الدار قطني البغدادي (ت: ٣٨٥هـ)، "العلل الواردة في الأخبار النبوية"، دار طيبة، (١٤٢٠هـ)، ج ٢، ص ٩٥.

٣٥- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، "تهذيب التهذيب"، دار الفكر، (١٤٠٤هـ)، ج ٩، ص ٢٢٧.

36_ Ahmed bin Ali bin Hajar al-Askalani (852 e), "approximation of the discipline", investigation: Mohammed Awamah, Dar al-Rasheed (Syria), vol. 1, pp. 487.

٣٧- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، "تدريب الراوي في شرح تقريب النووي"، حققه وجمع أصوله: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة مصر، ط ٢ (مصر- ١٣٨٥هـ)، ج ١، ص ٢٧٤.